



مخيم للاجئين في رفح (نقلًا عن "يديعوت أحرونوت")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- رون بن يشاي: خطأ بشري سندفع ثمنه غالباً، ومفترق استراتيجي على طريق
2 نهاية الحرب
تسفي برئيل: على الرغم من الهجوم في دمشق، فإن قواعد المواجهة مع إيران
6 لا تزال قائمة
إسحق بريك: وهم النصر المطلق: الكذبة الأكبر في تاريخ الجيش وإسرائيل
9
أبراهام إيليتسور: بعد نصف عام على "المذبحة"، لم يقدم أي عضو كنيست استقالته
10

أخبار وتصريحات

- مع استمرار قصف الصواريخ من الجبهة الشمالية، الجيش الإسرائيلي يقصف
ويشن غارات على بلدات ومواقع لحزب الله في الجنوب اللبناني
13 إسرائيل ترفع مستوى التأهب الأمني تحسباً لرد إيراني محتمل على الهجوم الذي
تعرضت له قنصليتها في دمشق
14 غانتس يدعو إلى تسريع التطبيع مع السعودية لتشكيل تحالف إقليمي ضد "حماس"،
ويطالب بتحديد موعد قريب للانتخابات العامة، بغية "الحفاظ على الوحدة"
15 تقرير/ تحذير رئيس "الشاباك": ما حدث خلال محاولة اقتحام مقر إقامة نتنياهو
في القدس يمكن أن يؤدي إلى أماكن خطيرة
17

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النضولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

رون بن يشاي - محلل عسكري
"يديعوت أحرونوت"، 2024/4/2

خطأ بشري سندفع ثمنه غالياً، ومفترق استراتيجي على طريق نهاية الحرب

- الضربة المأساوية التي تعرّض لها موظفو منظمة الإغاثة "WCK" نجمت عن خطأ بشري في تحديد الهدف، أو نتيجة سوء فهم في التواصل بين عناصر الاستخبارات، وبين الذين يوجهون النار على الأرض، وبين مشغلي المسيرات في سلاح الجو.
- وقع الحادث في المكان الذي يطلق عليه الجيش الإسرائيلي اسم "الخط الساحلي"، وهي الطريق التي تمر بخط الساحل في غزة في المنطقة الشمالية. منظمة "WCK" الصديقة المقربة من إسرائيل أقامت رصيفاً عائماً تُفرغ فيه المساعدات الإنسانية الآتية من قبرص، بعد فحصها في إسرائيل. كان من المفترض أن توزع المساعدات في الأساس على سكان شمال القطاع الذين "تدعي" الأمم المتحدة أنهم عرضة لخطر المجاعة، وبالتالي فإن الهجوم على موظفي الإغاثة جرى في منطقة، وجودهم فيها معروف، والجيش على علم بذلك. لقد اعتذر الناطق بلسان الجيش، علناً، أمام المنظمة والدول التي ينتمي إليها موظفو الإغاثة الذين قُتلوا، وأعلن أن لجنة تحقيق من هيئة الأركان العامة ستحقق في الحادثة من أساسها، وأن الجيش ودولة إسرائيل سيبلغان الدول التي ينتمي إليها ضحايا الحادثة والولايات المتحدة بنتائج التحقيق.
- كل هذا يجب أن يجري بالتأكيد من أجل تقليص الأضرار، لكن هذا الخطأ المأساوي هو أقرب إلى كارثة؛ كارثة إنسانية جرّاء مقتل أشخاص من الذين يعملون من أجل الخير وينتمون إلى منظمة صديقة لإسرائيل، وأيضاً

لأن الحادث يُلحق الضرر بشرعية دولة إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ويخدم كل من يدعي أن الجيش الإسرائيلي لا يحترم القانون الدولي في استخدامه للنار والقوة العسكرية في قطاع غزة.

● يجب أن نفهم أن دولة إسرائيل هي اليوم في وضع يشهد تحقيق الجيش إنجازات جيدة جداً في القتال في قطاع غزة، وعلى الساحة الشمالية أيضاً. هذه الإنجازات تقرب إسرائيل من الانتصار في الحرب، لكن في الوقت عينه، وبينما المعركة العسكرية دائمة، وفقاً للخطة، وهناك فرصة للتوصل إلى إطلاق المخطوفين، نتكبد الخسارة تلو الأخرى في معركة الصراع على الشرعية، هذه الخسارة ناجمة عن إخفاقات المستوى السياسي، وجزء منها يعود إلى أسباب أخرى لها علاقة بالتيارات المعادية لإسرائيل، والمؤيدة للفلسطينيين، وسط الرأي العام الدولي. لكن الشيء المهم هو إذا كنا سنظل مهزومين في ميدان الشرعية، فإن المجتمع الدولي قد يجبرنا على وقف القتال من دون تحرير كل المخطوفين، ومن دون تحقيق أهداف الحرب في الجنوب، وفي الشمال.

● قد يكون الخطأ الذي وقع في الأمس خطأً كبيراً جداً. في حرب لبنان الثانية (2006)، وقع حادث مشابه، عندما قصف سلاح الجو، عن طريق الخطأ، مبنى كان يوجد فيه عشرات المواطنين اللبنانيين. وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة فرضت علينا وقف القتال عدة أيام، وبفضل تدخل الرئيس بوش، استطاع الجيش مواصلة القتال. حادث مشابه أيضاً وقع في تسعينيات القرن الماضي، في عملية "عناقيد الغضب" في الجنوب اللبناني، حين قتل الجيش، عن طريق الخطأ، لبنانيين لجأوا إلى مكان بالقرب من موقع للأمم المتحدة [المقصود مجزرة قانا التي أودت بحياة المئات من اللبنانيين المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، والذين احتموا بمركز لليونيفيل قصفته إسرائيل]، الأمر الذي أدى إلى توقّف العملية.

● الحادثة التي وقعت مؤخراً، يمكن أن تكون نتائجهما شبيهة بما حدث سابقاً، إذا لم تتحرك إسرائيل بسرعة لكي تثبت أنها ستبذل ما في وسعها لتفادي وقوع أخطاء مشابهة، والأهم من ذلك، أن يعمل الجيش، منذ الآن، بصورة أكثر حذراً، وأن يأخذ أكثر في حساباته موضوع المساعدات الإنسانية. من

الأفضل التخلي عن اغتيال عدد من "مخربي حماس"، حتى لو كانوا يتحضرون للدخول في مواجهة مع قواتنا، كي لا نتسبب بإلحاق ضرر إضافي بالشرعية، يمكنه وقف الحرب...

- ولهذا الغاية، يجب إعطاء أوامر صارمة للجيش بعدم إطلاق النار في مناطق يجري فيها نقل وتوزيع المساعدات الإنسانية. ويجب على الجيش أن يزيد في وصول المساعدات إلى القطاع، ويعلن ذلك، ويفتح معابر جديدة.
- ومن الأساسي جداً، قبل القيام بمناورة في داخل منطقة رفح، أن يضمن الجيش ودولة إسرائيل انتقال أكثر من مليون نازح ولاجئ فلسطيني لجأوا إلى هناك إلى مناطق آمنة، وفي ظروف إنسانية، قبل أن تبدأ قواتنا بالتحرك.

يتعين على إسرائيل أن تقرر

- من المهم أن نذكر كل هذه الأمور في الوقت الحالي الذي تقترب دولة إسرائيل ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو و"الكابينيت السياسي والأمني" من منعطف لاتخاذ قرار خلال أسبوع، أو 10 أيام. هذا القرار له علاقة بسلم الأولويات الاستراتيجية التي يجب القيام بها في الأشهر المقبلة. وفي الواقع، إن المطروح هو 4 مسائل.
- **المسألة الأولى:** هي صفقة المخطوفين، تحرير 40 مخطوفاً على الأقل من النساء والأطفال والمسنين والمرضى. فهل نحن بصدد السير فيها وإظهار مرونة في الشروط، ونحصل على رد من السنوار؟ أم أن السنوار، حسبما يعتقد قسم من أعضاء "الكابينيت"، بينهم رئيس الحكومة، يحاول فقط المماطلة كي يقوم الرأي العام الدولي والولايات المتحدة بوقف الحرب، حينها، يتمكن من التوصل إلى صفقة أسرى من موقع قوة؟
- **المسألة الثانية:** هي المعركة في الشمال من أجل ضمان أمن سكان الجليل وانسحاب حزب الله من الحدود. هناك مؤشرات تدل على أنه إذا عقدت صفقة أسرى، وانفُق على وقف لإطلاق النار، فإن نصر الله سيكون مستعداً لتسوية دبلوماسية، بوساطة من الولايات المتحدة، فهو و"أسياده"

الإيرانيون، لا يريدون حرباً. لكن من المحتمل أن يكون هذا كله وهماً، ويضطر الجيش الإسرائيلي إلى القيام بمناورة في داخل الجنوب اللبناني لإبعاد حزب الله إلى مسافة أكثر من 10 كلم عن الحدود، بعدها يتم البحث في تسوية، بما أن الهدف في النهاية هو إعادة سكان الشمال الذين تركوا منازلهم إلى مستوطناتهم، بعد ضمان الأمن وتحسُّن شعورهم بالأمان.

● **المسألة الثالثة:** هي الدخول إلى رفح من أجل تفكيك الكتائب الأربع التابعة لـ"حماس"، والموجودة هناك. من دون تفكيك هذه الكتائب والتوصل إلى تسوية مع مصر بشأن الإغلاق الكامل لأنفاق التهريب من تحت محور فيلاديلفي، في إمكان "حماس" العودة وترميم قوتها في القطاع، وهذه هزيمة بالنسبة إلى إسرائيل.

● هناك إجماع في "الكابينيت" المصغر بين كل الأعضاء على أنه من دون إخراج "حماس" من رفح، ومن دون تسوية بشأن محور فيلاديلفي، والتهريب عبر معبر رفح، لا نستطيع إنهاء الحرب وتحقيق أهدافها.

● **المسألة الرابعة:** هي الحل في "اليوم التالي للحرب" في قطاع غزة، وفق المخطط الأميركي الذي يتضمن التطبيع مع السعودية والتعاون مع الدول العربية على إقامة حكم فلسطيني محلي في قطاع غزة.

كل شيء مرتبط بصفقة الأسرى

● الإنجازات المطلوبة، في نظر إسرائيل، بشأن كل مسألة من هذه المسائل لا يمكن تحقيقها في وقت واحد، لذلك، يجب على إسرائيل تحديد سلم أولوياتها الاستراتيجية فوراً من أجل تحقيق النصر في الحرب. والحل المفضل لدينا هو صفقة أسرى مرتبطة بوقف إطلاق النار مدة 6 أسابيع. يجري خلالها وقف لإطلاق النار على الحدود الشمالية، وتبدأ عملية دبلوماسية سريعة، بوساطة أميركية وعربية، من أجل إبعاد حزب الله عن الحدود. وعندما يحدث ذلك، يتعين على إسرائيل والأميركيين محاولة التوصل إلى اتفاق على حكم جديد في غزة بواسطة قوى محلية ودول عربية صديقة، وأن يشمل ذلك التطبيع مع السعودية. إذا جرت الأمور في هذه المسارات الثلاثة كما يجب، فتستطيع إسرائيل التنازل عن خوض

عملية عسكرية في رفح.

- وإذا لم يحدث هذا، فيجب إنهاء الحرب بالدخول إلى رفح، قبيل نهاية الصيف. كل ذلك بشرط عقد صفقة مخطوفين، الأمر الذي يساعد على البدء بمفاوضات بشأن إبعاد حزب الله في الشمال، وبلورة اتفاقات مع إدارة بايدن، من دون تأخير، بشأن "اليوم التالي للحرب" في قطاع غزة والتطبيع مع السعودية.
- مفتاح كل هذه العملية صفقة تبادل الأسرى. إذا اتضح خلال الأيام المقبلة أن السنوار مصرّ، ويحاول المماطلة، سيكون هناك حاجة إلى تغيير سلّم العمليات الاستراتيجية: ومن شبه المؤكد أن العملية الأولى ستكون الدخول إلى رفح لزيادة الضغط العسكري على "حماس" وإجبار السنوار على إبداء المرونة في مواقفه...
- بعد الدخول إلى رفح، من المحتمل أن تُعقد صفقة تبادل الأسرى. بعدها، سواء حدثت أم لم تحدث، سيقدر الجيش الإسرائيلي ما إذا كان سيدخل في معركة عسكرية في لبنان، أم أن هناك فرصاً حقيقية للتوصل إلى تسوية دبلوماسية تبعد حزب الله عن الحدود، وبالتالي لن يكون هناك حاجة إلى الدخول في معركة في الشمال. في جميع الأحوال، تزداد الضغوط على رئيس الحكومة ووزير الدفاع من سكان الشمال من أجل إعادتهم إلى منازلهم في تموز/يوليو، آب/أغسطس، على أبعد تقدير. سواء من خلال عملية عسكرية، أو تسوية دبلوماسية...

تسفي برئيل - محلل سياسي

"هآرتس"، 2024/4/4

**على الرغم من الهجوم في دمشق،
فإن قواعد المواجهة مع إيران لا تزال قائمة**

- بدأت قواعد اللعبة التي تديرها إسرائيل على الساحة السورية بالتغير منذ كانون الأول/ديسمبر، عندما قُتل رضي الموسوي، "منسق العمليات"

المسؤول عن شحنات السلاح بين إيران وحزب الله، في هجوم صاروخي منسوب إلى إسرائيل بالقرب من دمشق. بعد مرور شهر، وفي 20 كانون الثاني/يناير، قُتل رئيس الاستخبارات في فيلق القدس في سورية حجة الله صادق أوميدفار وآخرون. لكن الهجوم المباشر على القنصلية الإيرانية في دمشق، الذي أودى بحياة قائد فيلق القدس في سورية ولبنان ونائبه، بالإضافة إلى مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، اعتبر كسراً لكل القواعد. • وبناءً على ذلك، من الممكن أن يؤدي هذا الهجوم إلى ردّ إيراني مختلف عن لغة التهديدات التي تميزت بها سياسة طهران حتى الآن. الفارق الأساسي، على ما يبدو، يشكل سابقة، إذ هاجمت إسرائيل مبنى رسمياً إيرانياً، وليس قاعدة عسكرية سورية، يوجد فيها ضباط إيرانيون، أو منشأة تابعة لحزب الله "تستضيف" مستشارين ومدربين إيرانيين.

• كما انهار هنا ما يسمى "هامش الإنكار" الذي يسمح لإسرائيل بالإنكار، أو على الأقل بعدم الاعتراف بأنها هي التي تقف وراء الهجوم. إيران أيضاً لا تستطيع الاختباء خلف ستارة مريحة لها والادعاء أن الهجوم هو جزء من الحرب بين إسرائيل وحزب الله، أو أن إسرائيل هاجمت أهدافاً في سورية لا علاقة لها بإيران (وبالتالي لا يُعتبر هجوماً مباشراً يستدعي الرد).

• لكن سبق لإسرائيل أن خرقت "هامش الإنكار" أكثر من مرة، عندما استعرضت قوتها الاستخباراتية، وعرضت على الملاً الأرشيف الذي سرقته من داخل إيران، فضلاً عن عمليات منسوبة إلى إسرائيل، مثل مهاجمة أهداف في داخل إيران واغتيال مسؤولين رفيعي المستوى في داخل الأراضي الإيرانية. وكانت الذروة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، باغتيال رئيس البرنامج النووي الإيراني محسن فرح زادة في قلب طهران، في هجوم اعتبر يوماً تغييراً في قواعد اللعبة، لكن على الرغم من توعد طهران "بانتقام قاسٍ"، فهي لم تنجح في القيام بردٍّ يكون ضرره مساوياً للضرر الذي لحق بالبرنامج النووي. وحتى الآن، لم تتمكن إيران من الانتقام لاغتيال قاسم سليمان الذي اغتالته الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2020 خلال جولة له في بغداد.

• والسؤال المطروح اليوم هو: هل ما لم يتسبب به اغتيال سليمان، يمكن أن

يحدث الآن، بعد اغتيال زاهدي. أي هل ستتخلى إيران عن القواعد التكتيكية للمواجهة التي تخوضها، والتي تتيح لها المحافظة على موقعها الاستراتيجي، وتنتقل إلى هجوم مباشر يضعها، ليس فقط في مواجهة مع إسرائيل، بل في مواجهة مع الولايات المتحدة؟ وعملياً، مثل هذا الهجوم سيفصلها عن "محور المقاومة" الذي تؤدي فيه دور المساند والموجه والاستشاري والمدرّب، وتقوم بفتح جبهة مستقلة تتحول فيها إلى هدف.

● هذه المعضلة تدركها طهران جيداً. على سبيل المثال، يوجد بين واشنطن وطهران حوار منذ بدء الحرب، صحيح أنه غير مباشر، لكنه واضح ومستمر، تنقل عبره الولايات المتحدة رسائل تهديد إلى إيران. على سبيل المثال، بعد التهديد الأميركي والهجمات على قواعد تابعة لميليشيات موالية لإيران في العراق، أمرت إيران هذه الميليشيات بالتوقف عن مهاجمة أهداف أميركية في العراق وسورية، ومنذ 4 شباط/فبراير، يسود الهدوء هذه الساحة.

● بررت إيران هذه التوجيهات للميليشيات بحجة أنها لا تريد إلحاق الأذى بتقدم المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة بشأن انسحاب كل القوات الأميركية من العراق. كما توجد مفاوضات غير مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، بوساطة من سلطنة عمان، التي تضغط على إيران من أجل "تهديئة" الحوثيين. لم تثمر المفاوضات أي نتائج، ويبدو أن أحد أسباب ذلك أن إيران لم تشأ اختبار قدرتها على الضغط على الحوثيين الذين لديهم جدول أعمال مستقل. حتى الآن، من النتائج الأساسية للحوار الدبلوماسي الإيراني-الأميركي، طبيعة المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، إذ يقف الطرفان على حد السيف، ويوسعان حدود ردودهما، ومع ذلك، يتجنبان حرباً شاملة، على الرغم من أن الصراع الدائر، من حيث حجمه ومستواه، مؤهل فعلاً، في ظروف أخرى، ليحمل صفة حرب.

● لدى إيران القدرة على الاستفادة من أذرعها وجعلهم شركاء كاملين في حربها، إذا قررت ذلك.

● استخدام حزب الله للرد على اغتيال زاهدي هو التهديد الأخطر الذي تستطيع إيران استعماله. لكن القيود السياسية والاستراتيجية التي تقيدتها في لبنان، وحدود الصراع الدائر بين إسرائيل وحزب الله لن تتغير بسبب

الاغتيال. تعمل طهران وفق معادلة استراتيجية خاصة بها في مواجهة إسرائيل، وليس لديها قوة عظمى يمكن أن تنضم إليها وقت الحرب، حتى لوهاجمتها قوات أميركية.

- إيران لا تستطيع الاعتماد على روسيا (التي سارعت إلى الدعوة إلى انعقاد مجلس الأمن، بعد اغتيال زاهدي) ومطالبتها بإلغاء اتفاق التنسيق بينها وبين إسرائيل، الذي في إطاره، لإسرائيل حرية العمل الجوي في الأجواء السورية. هذه الاعتبارات يمكن أن تفرض على إيران التمسك بردّ تكتيكي لا يضعها في موضع اختبار، ولا يعرض أرسدها للخطر...

إسحاق بريك – جنرال سابق في الجيش ومحلل عسكري "معاريف"، 2024/4/4

وهمُ النصر المطلق: الكذبة الأكبر في تاريخ الجيش وإسرائيل

- دولة إسرائيل تتفكك في جميع المجالات: الأمن، والاقتصاد، والمجتمع، والتعليم، والطب، وعلاقاتنا الدولية، وتتحول إلى "زومبي" – إنسان من دون روح، غير متعاطفة، وتتصرف بشكل أوتوماتيكي. وحده وقف الحرب في غزة الآن – يمكن أن يوقف تدهور الدولة.
- يجب علينا أخذ مهلة، وإعادة الرهائن، وتجهيز الجيش للحرب الإقليمية الكبيرة التي تُعتبر تهديداً وجودياً حقيقياً لبقائنا على هذه الأرض. الجيش والجبهة الداخلية غير جاهزين بتاتا. يجب إعادة ترميم الاقتصاد الإسرائيلي وعلاقاتنا الدولية، وإعادة النازحين إلى منازلهم، وإعادة التكاليف في المجتمع، وإنقاذ الدولة من الانهيار.
- استمرار القتال الذي فقد هدفه منذ وقت في قطاع غزة، هو الطريق الأفضل لضمان استمرار تفكك الدولة. يجب ترك الأوهام، والمصالح الضيقة، والسياسات الصغيرة، و"الإيغو" الكبيرة، وأيضا الخلافات الداخلية، بدلاً من اللجوء إلى الحوار. علينا جميعاً أن نقوم وننقذ دولتنا من دمارها لأننا لا

نملك دولة أخرى؛ هذا لا يزال ممكناً.

- يتعين علينا الحفاظ على إنجازاتنا العسكرية حتى الآن في قطاع غزة، لن نحقق أفضل منها. العكس هو الصحيح، كلما استمر القتال في غزة، كلما غرقنا بشكل أعمق. تفكيك الكتائب الأربعة المتبقية في رفح و"تفكيك حماس كلياً" هما الكذبة الأكبر في تاريخ حروب إسرائيل، والتي يبيعنا إياها المستويان السياسي والعسكري.
- للأسف، أغلبية الجمهور تقع في هذه المصيدة، وتصدق هذه الأكاذيب التي يتم نشرها لكسب الوقت من أجل البقاء السياسي والعسكري، والتمسك بما هو موجود أطول وقت ممكن. مؤخراً فقط، أعلن الأميركيون أن خطة دخول الجيش إلى مخيمات رفح غير لاثقة، وستؤدي إلى أكبر مجاعة في القرن، لذلك، لن يوافقوا على الدخول.
- الآن، نحن على حافة الهاوية، وإذا بقينا واقفين من دون أي فعل وصدقنا الأكاذيب التي تبثها قياداتنا، فلن تقوم لنا قائمة، ولن يكون أمامنا طريق عودة، وسنخسر الدولة 2000 سنة أخرى. كما أشرت سابقاً، قرار واحد من دون حسابات من نتنياهو، أو غالانت وهرتسي هليفي، سيشتعل الشرق الأوسط، لأنني لا أعتد على رأي هؤلاء الثلاثة، ولدي شعور بأنهم اتخذوا هذا القرار. نحن بين يدي أشخاص غير عقلانيين، دفعوا إسرائيل إلى ما جرى في 10/7، ويمكن أن يدفعوها إلى خراب الهيكل الثالث. هذه المجموعة تلعب بالنار على حساب مواطني دولة إسرائيل.

أبراهام إيتسور - صحفي

"ماكور ريشون"، 2024/4/3

بعد نصف عام على "المذبحة"،

لم يقدم أي عضو كنيست استقالته

- بشّرنا المواقع الإخبارية قبل نحو شهر بأن مدير مدرسة في اليابان استقال لأنه تم القبض عليه وهو يشرب القهوة في كوب كبير، على الرغم

من أنه دفع ثمن كوب صغير. واعترف بأنه قام بذلك 7 مرات سابقاً - بما معناه أنه أخلّ بالثقة بالمكان بمبلغ 4 دولارات، وهذا أمر سيئ جداً. وبالإضافة إلى الاعتذار العلني أمام طلابه، فإن الاستقالة تضمنت خسارته أموال التقاعد، مبلغ يصل إلى نصف مليون شيكل، وهو أمر عادل جداً.

- لنترك اليابانيين جانباً... ولننتقل لتعلم المسؤولية من دولة ديمقراطية ومتطورة في الشرق الأوسط، دولة يمكنها أن تكون نموذجاً لكل دولة تحترم نفسها. أنا أتحدث عن الأردن، إذا كنتم تتساءلون. قبل 5 أعوام، حلّت كارثة في الدولة - طوفان - جرف عشرات المتنزهين، كثيرون منهم طلاب مدرسة. قضى الطوفان على 21 شخصاً، وأصيب العشرات. فاستقال وزير التعليم ووزيرة السياحة.

منع الكارثة المقبلة

- أحد المبادئ الأساسية في أي مجتمع حديث أنه عندما تحلّ كارثة، لا يجب أن يدفع الثمن المسؤولون المباشرون فقط، بل أيضاً المسؤولون الكبار.
- هذا المبدأ لا يرتبط، بالضرورة، بالعدالة والتهمة والعقاب (على الرغم من أنه يتطرق إليها طبعاً)، بل يرتبط بأكثر المواد إدماناً في التاريخ البشري - القوة. فمن الصف، مروراً بالضباط في الجيش والشرطة، وصولاً إلى رئاسة الحكومة، الشخص الذي يتمتع بسلطة وقدرة تأثير يميل دائماً إلى المحافظة عليها؛ حتى لو لم تكن المنظومة فاعلة، ولو ارتكبت كل إخفاقات العالم. لذلك، إلى جانب الرواتب الكبيرة والمكانة الاجتماعية، فإن إحدى الطرق الأكثر فاعلية للدفع بممثلي الجمهور إلى العمل بفاعلية، هي خلق معايير، وعندما يخفق المسؤول في تحمّل المسؤولية، عليه أن يستقيل. وبكلمات أخرى، كما نريد تحقيق العدالة لضحايا الكارثة التي حلّت بنا، فإننا نريد منع الكارثة المقبلة.
- هذه الثقافة منتشرة كثيراً في الجيش - الضباط الكبار يدفعون الثمن بتأجيل ترقياتهم، وأحياناً من خلال تنحياتهم، سواء ارتكب جنودهم أخطاء، أو لأن الضباط من الرتب الأدنى تراخوا عن القيام بواجباتهم؛ هكذا

يعرف الضابط المقبل جيداً أنه إذا كان يريد التقدم في مسيرته العسكرية الطويلة، فعليه أن يشدد على القواعد، وأن يتأكد من أن أحداً ممن هم تحت مسؤوليته لن يقوم بأي أخطاء. وهذا ينطبق أيضاً على الشرطة.

• هذا الوضع الصحيح يجب أن يطبق أيضاً على ممثلي الجمهور: إذا دفع الوزير السابق الثمن شخصياً، جراً إخفاق جرى في مجال مسؤوليته، فإن الوزير الجديد سيعرف أن الإهمال ممنوع، وعليه تحقيق النتائج. لكن، وبعكس الجيش، النظام السياسي ليس هرمياً، ومن النادر أن يقوم رئيس حكومة أو رئيس حزب بإقالة مسؤول انتخبه الجمهور بسبب أمور مهنية. لذلك، هذه المعايير يجب أن تصل إلى السياسيين أنفسهم، وأيضاً في أوساطنا نحن، الجمهور الذي اختارهم.

• للأسف، لدى سياسيينا صفة مؤسفة، وهي الخلط بين أنفسهم وبين مناصبهم، ولديهم قناعة بأنه في حال استقالتهم، لن تصمد دولة إسرائيل. إنهم يقولون لأنفسهم ولنا إن ما نراه من هنا لا يبدو الشيء نفسه من هناك، وأنهم قاموا بخطوات تاريخية ممنوع وقفها في هذا الوقت - ودائماً ما يكون هذا الوقت هو "الآن، تحديداً". هم مستعدون للاعتذار وتحمل المسؤولية بآلم، والتعهد أنهم سيستخلصون العبر، لكن، ما من أحد منهم مستعد لدفع الثمن شخصياً، حتى لو كان ثمن الكارثة 40 أو 50 قتيلاً، أو حتى 1200 قتيل.

• يبدو هذا مقبولاً، لأن من يملك الحق في إقالة ممثل للجمهور هو الجمهور نفسه. لكن السياسيين لدينا يعرفون جيداً كيف يمكن اللعب والبقاء في السلطة، عملياً، هذا ما يحدث في كل انتخابات، إذ تبقى مع الخيارات نفسها، ونصوت من دون خيارات أخرى للحزب نفسه، أو لشبيه له، خوفاً من سيطرة المعسكر الآخر على الحكم، وتكون بداية النهاية، إذا صوتنا بشكل مختلف، أو امتنعنا من التصويت.

جميعهم يتمسكون بالكراسي

• خلال العام الماضي، تحول هذا الوضع إلى مهزلة. لو توجهنا قبل عامين إلى كل أعضاء الكنيست، أو الحكومة الحالية، وسألناهم عما يجب القيام

به إذا حلت كارثة بنا، مثل تلك التي جرت، يبدو أن أغلبية إجاباتهم ستكون الاستقالة. لكن في لحظة الحقيقة، لا أحد يريد أن يدفع الثمن الشخصي (باستثناء وزيرة الهسباراة السابقة غاليت ديستال – أتبريان، التي قدمت استقالته بسبب عدم قدرتها على إدارة مجالها في الظروف الحالية).

• لا نتوقع منهم تحمّل كل الحمل على أكتافهم، في جميع الأحوال، أكتافهم ليست عريضة إلى هذا الحد. العدو ضرب لأنه يريد الحرب، والافتراض أن التهمة كلها ملقاة على السياسيين الإسرائيليين هو جزء من الرؤية التي سمحت بحجم الهجوم الذي وقع. لكن من المتوقع منهم تحمّل المسؤولية والقول: "إن الكارثة حلت خلال ولايتي. من الممكن أنها لا تقع ضمن مجال مسؤوليتي، وأنها كانت ستحدث في أثناء تولّي حكومة أخرى، لكنها حدثت عندما كنت أنا في القيادة، ولم أنجح في القيام بالأمر الأساسي المتوقع مني، وهو الحفاظ على حياة المواطنين. لذلك، أنا أدفع ثمناً وأستقيل، على أمل أن يقوم من يخلفني بعمل أفضل..."

• ما دام لم يقدم أحد استقالته، يبدو أن أعضاء الكنيست – الكل من أصل الـ 120 الموجودين – نجحوا في إقناع أنفسهم بأنهم هم الدولة، والأهم أن يستمروا في القيادة. في الانتخابات المقبلة، سنرى ما إذا كان الجمهور سيجعلهم يدفعون الثمن، أو أنهم سيستطيعون إقناعه هو أيضاً.

أخبار وتصريحات

[مع استمرار قصف الصواريخ من الجبهة الشمالية، الجيش الإسرائيلي يقصف ويشن غارات على بلدات ومواقع لحزب الله في الجنوب اللبناني]

”معاريف“، 2024/4/4

قام الجيش الإسرائيلي أمس (الأربعاء) بقصف عدة بلدات في الجنوب اللبناني، بينما أطلقت صواريخ من الأراضي اللبنانية في اتجاه مواقع إسرائيلية حدودية

ومناطق في الجليل الأعلى والغربي. ودوت صافرات الإنذار في عدة بلدات إسرائيلية على الحدود، تزامناً مع إطلاق صواريخ من الأراضي اللبنانية، وسمعت أصوات انفجارات في الجليل.

وأعلن بيان صادر عن الناطق العسكري الإسرائيلي أن طائرات سلاح الجو شنت أمس غارات على منصة نفذت من خلالها عمليات إطلاق نار في اتجاه الأراضي الإسرائيلية، وعلى عناصر قاموا بعمليات الإطلاق، وعلى مبانٍ عسكرية وبنى تحتية تابعة لحزب الله، ولا سيما في منطقة كفر حمام. كما أكد البيان استهداف منطقة عيتا الشعب بنيران المدفعية.

[إسرائيل ترفع مستوى التأهب الأمني تحسباً لرد إيراني
محتمل على الهجوم الذي تعرضت له قنصليتها في دمشق]

”يديعوت أحرونوت“، 2024/4/4

أكدت مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى مساء أمس (الأربعاء) أن إسرائيل رفعت مستوى اليقظة والتأهب الأمني، تحسباً لرد إيراني محتمل على الهجوم الذي تعرضت له قنصليتها في العاصمة السورية دمشق يوم الإثنين الماضي.

ووفقاً لهذه المصادر نفسها، تم التركيز على رفع التأهب في سلاح الجو، وذلك على خلفية تهديدات انتقامية أطلقها إيران، وأكدت أنها ستكون في المدى المنظور.

بدوره، أعلن الجيش الإسرائيلي مساء أمس أنه قرر تكثيف تجنيد الاحتياط في منظومة الدفاع الجوي في إطار الاستعداد لرد انتقامي محتمل من إيران على الهجوم الإسرائيلي.

وفي بيان مقتضب صدر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، جاء أنه في إطار تقييم الوضع، اتخذ قرار تعزيز وتجنيد جنود الاحتياط في منظومة الدفاع الجوي، من دون الكشف عن مزيد من التفاصيل.

وتشير التقديرات السائدة في إسرائيل إلى أن إيران ستحاول مهاجمة إسرائيل، أساساً عبر وكلائها في الشرق الأوسط، من اليمن، أو سورية ولبنان، كما أنها ستحاول تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية في الخارج.

وقالت مصادر مسؤولة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إن تهديد المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي لإسرائيل وتأكيداته أنها ستندم، أثاراً حالة تأهب قصوى في المؤسسة الأمنية، خوفاً من هجوم إيراني محتمل في المدى القريب. وأشارت إلى أنه تم رفع حالة التأهب في مختلف المنظومات العسكرية كجزء من الاستعدادات لعمليات إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة نحو إسرائيل. كما أن الطائرات المقاتلة على أهبة الاستعداد، بما في ذلك استعدادها لتنفيذ عمليات اعتراض.

تجدر الإشارة إلى أن الهجوم الذي تعرضت له القنصلية الإيرانية في دمشق يوم الإثنين الماضي أدى إلى مقتل مجموعة من قيادات الحرس الثوري الإيراني، أبرزهم العميد محمد رضا زاهدي، وهو من كبار قادة الحرس الثوري الذي يتولى ملفي سورية ولبنان، إلى جانب مساعده العميد حاجي رحيمي.

وفي إثر الهجوم، قال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي إن إسرائيل ستتلقى صفة قوية، رداً على تلك الخطوة.

كما توعد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بالأمر الهجوم الإسرائيلي من دون رد، في حين بلغت الولايات المتحدة إيران أن ليس لها أي علاقة، أو معرفة مسبقة بشأن الهجوم.

[غانتس يدعو إلى تسريع التطبيع مع السعودية لتشكيل
تحالف إقليمي ضد "حماس"، ويطالب بتحديد موعد
قريب للانتخابات العامة، بغية "الحفاظ على الوحدة"]

"معاريف"، 2024/4/4

دعا الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي بني غانتس [رئيس "المعسكر الرسمي"] إلى الدفع قدماً بخطوة التطبيع مع السعودية وبناء تحالف واسع مع الدول المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط، كجزء من تسوية إقليمية تضمن إنهاء سلطة حركة "حماس" في قطاع غزة، وتساهم في تحقيق أهداف الحرب الإسرائيلية على القطاع، وشدد على ضرورة عدم إلحاق أي ضرر بالعلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة، والتي وصفها بأنها استراتيجية.

وجاءت دعوة غانتس هذه في سياق مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر أمس (الأربعاء)، ودعا فيه أيضاً إلى التوافق على موعد لإجراء الانتخابات العامة في إسرائيل، بغية عدم الإضرار بالمجهود الحربي، واقترح تنظيمها في أيلول/سبتمبر المقبل، وذلك في ظل تصاعد الاحتجاجات المناوئة لحكومة بنيامين نتنياهو، وازدياد مستويات العنف المرافقة للتظاهرات الداخلية.

وقال غانتس: "لدينا في الوقت الحالي فرصة لتحقيق تغيير استراتيجي ضد حماس، وضد كل من يسعى لإيذائنا، وعلى رأسهم إيران. وعلى كل من يريد أن يشعل حرباً إقليمية ضدنا أن يجد نفسه في مواجهة تحالف إقليمي، هو التحالف الإبراهيمي. ولا بد من المضي قدماً نحو توقيع اتفاق تطبيع مع السعودية، يشمل تشكيل إدارة من دول عربية لقطاع غزة. إن اتفاقاً كهذا سيكون جزءاً مركزياً من جهود استبدال سلطة حماس من ناحيتي، سأعمل على تحقيق مثل هذا المسار في الأسابيع المقبلة".

وشدد غانتس على ضرورة الوحدة القومية في مواجهة كل الصعوبات، وقال: "لا ينبغي أن نضع الخلافات بيننا جانبا، لكن يجب الحرص على إدارتها بطريقة تسمح لنا بمواصلة القتال [في قطاع غزة] معاً. إن ما يحدث في أروقة الحكومة، وفي شبكات التواصل الاجتماعي، وفي الشوارع، أمر خطر، ويجب إيقافه. كما أنه لا يجوز في زمن الحرب سن قانون التهرب من الخدمة العسكرية. ولا يجوز إجراء مقارنات بين المتظاهرين ضد الحكومة وأعداء إسرائيل. يجب تدمير أعدائنا والاستماع إلى إخواننا. كما يجب عدم المساس بالعلاقات الاستراتيجية مع

الولايات المتحدة. وعلينا أن نتذكر ما فعله أعداؤنا بنا يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويجب ألا نعود إلى الانقسام الذي كان سائداً في 6 تشرين الأول/أكتوبر.

وأضاف غانتس أن إسرائيل ستقاتل "حماس" أعواماً عديدة، كما أنه لا يمكن تحمّل ترك سكان الشمال بعيداً عن منازلهم، وعلى الحكومة أن يكون هدفها إعادة سكان الشمال إلى منازلهم بأمان هذا الصيف، وأن تخصص جميع الموارد العسكرية والسياسية لهذا الغرض. كما أشار إلى أنه من أجل الحفاظ على الوحدة والنجاح في تحقيق المهمات الماثلة أمام البلد، يجب التوصل إلى موعد متفق عليه للانتخابات خلال شهر أيلول/سبتمبر المقبل. وقال إن موعداً متفقاً عليه للانتخابات العامة، سيتيح الوقت لمواصلة الجهود الأمنية، بينما سيعلم السكان بأنهم سيصوتون على الثقة بقياداتهم في الوقت القريب. وأكد أن ذلك سيمنع التصدع، وقد يتيح المجال أمام انضمام مزيد من الأحزاب إلى حكومة الطوارئ.

وتعقيباً على تصريحات غانتس هذه، قال حزب الليكود في بيان صادر عنه إنه في مثل اللحظة المصيرية الحالية لدولة إسرائيل، وفي خضم الحرب الدائرة في قطاع غزة، يجب على غانتس التوقف عن الانخراط في سياسة وضيعة، فقط بسبب تفكك حزبه. وأكد البيان أن الانتخابات العامة الآن، ستؤدي حتماً إلى الشلل والانقسام والإضرار بالقتال في مدينة رفح، وستضرب فرص التوصل إلى صفقة تبادل أسرى.

وقال البيان إن الحكومة ستواصل عملها حتى تحقيق كافة أهداف الحرب.

[تقرير/ تحذير رئيس "الشاباك": ما حدث خلال محاولة اقتحام مقرّ

إقامة نتنياهو في القدس يمكن أن يؤدي إلى أماكن خطيرة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/4/4

أصدر رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام ["الشاباك"] رونين بار أمس (الأربعاء) تحذيراً إلى المتظاهرين ضد الحكومة الإسرائيلية، بعد محاولة اقتحام مقر إقامة

رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من طرف مجموعة كبيرة من الأشخاص خلال تظاهرة مناهضة للحكومة أقيمت في القدس الليلة قبل الماضية.

وقال بار: "إن الخطاب العنيف في الإنترنت وبعض المشاهد التي رأيناها في القدس يتجاوزان الاحتجاج المقبول، ويضران بالقدرة على الحفاظ على النظام العام، ويمكن أن يؤديا إلى اشتباكات عنيفة مع قوات إنفاذ القانون، وإلى تعطيل قدراتهم على القيام بعملهم، وحتى إلحاق الأذى بأفراد تحت الحماية". وأضاف: "هناك خط واضح بين الاحتجاج المشروع والاحتجاج العنيف وغير القانوني. وهذا الاتجاه مثير للقلق ويمكن أن يؤدي إلى أماكن خطيرة يجب ألا نصل إليها بتاتا".

وكان بار يشير إلى التظاهرة التي أقيمت الليلة قبل الماضية، والتي بدأت في الكنيسة، وانتهت بالقرب من مقر إقامة نتنياهو في أحد أحياء القدس، وتحولت إلى ما وصفتها الشرطة بأنها أعمال شغب جامحة، عندما أحاط متظاهرون منزل رئيس الحكومة. وتلقى أفراد شرطة ومتظاهرون العلاج جراء الإصابات التي تعرضوا لها، بمن فيهم شرطي ألقى عليه أحد المتظاهرين شعلة محترقة.

تظاهرة الليلة قبل الماضية كانت الثالثة من تظاهرات احتجاج تستمر 4 أيام، وتضم مخيماً قوامه المئات من الأشخاص حول مبنى الكنيسة. وانضم إليهم بعض أقارب المخطوفين المحتجزين في قطاع غزة، وقادوا الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وأكدوا أن الحافز السياسي يدفع نتنياهو إلى تأخير عودة المخطوفين، وطالبوا بإجراء انتخابات فورية لإزاحة رئيس الحكومة عن منصبه. وأثارت تظاهرة الليلة قبل الماضية ردات فعل حادة في الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية.

وقال رئيس الكنيسة أمير أوحانا [الليكود] إن أحداث هذه التظاهرة تنضم إلى التحريض المتزايد الذي اتسمت به الأيام التي سبقت هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. ودعا الشرطة إلى التحرك لإحباط الخطر، قبل أن تصل الأمور إلى سفك الدماء.

وقال وزير الدفاع يوآف غالانت في تغريدة نشرها في منصة "إكس"، إنه يدين بشدة أعمال العنف ضد رئيس الحكومة. وأضاف أن هذه الأعمال تتسبب بتعريض الوحدة الضرورية من أجل استمرار وجود إسرائيل للخطر.

واتهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير [رئيس "عوتسما يهوديت"] رئيس "الشاباك" بتجاهل أمن رئيس الحكومة، وطالبه بأن يستيقظ على الفور، وأن يأخذ سلامة رئيس الحكومة وعائلته على محمل الجد.

كما انتقد الوزير في "كابينيت الحرب" بني غانتس المتظاهرين، وكتب في منصة "إكس" إنه لا يمكن قبول تجاهل تعليمات الشرطة واختراق الحواجز.

وكتب عضو الكنيست إيعيزر شتيرن، من حزب "يوجد مستقبل" المعارض، في منصة "إكس"، أنه لا يمكن قبول خرق المحيط الأمني لمقر إقامة رئيس الحكومة وإلقاء المشاعل على رجال الشرطة والسلوك العنيف لجزء من المتظاهرين.

وأضاف شتيرن: "لا شك في أن مثل هذا السلوك يعرض للخطر أهداف المتظاهرين وأهداف كل القوى المعارضة للحكومة".

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات

ترجمة: صفاء كنج

تدقيق وتحريرو لغوى: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطيني فى سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولى والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة فى الفترة 1917-2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولى هو مجرد أمر سياسى، وإذا كان له أن يساهم فى مجال تحرير الإنسان فعليه أن يستخدم لخدمة برنامج سياسى محنك يرمى إلى تحدى النظام الجيوسياسى الذى يعزز الاستبداد القائم ويسانده فى وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحري عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخى، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولى وتطبيقه بحيث يعزز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التى تجرى خلافاً لما هو بديهى، وتتخطى المأزق الراهن فى القضية الفلسطينية.

